عندي، بل أرى انه لا بد من ان تتبعه لقاءات أخرى في المستقبل القريب. لا ارى ان [ثمة] ما [يوجب] السخط او الاحتجاج من الجانب الفلسطيني. فالابعاد [من المناطق المحتلة] له ما يبرره، والاقامات الجبرية لها ما يبررها، وكل اجراءات الجيش الاسرائيلي لها ما يبررها، لأننا نحافظ على الامن والاستقرار» (**المصدر نفسه**).

اول بيان مشترك

اذا كان بيرس فشل في الحصول من الشخصيات التي التقاها على توقيع خطي على بيان يعلن بكل بنوده التي تحدثنا عنها، فقد تم ذلك، بصورة او بأخرى، خلال اللقاء الذي تم بين رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي ابا ايبن وعضو الكنيست اوره نمير (كلاهما من العمل)، من جهة، ووفد فلسطيني ضم كلاً من حنا سنيوره ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وسعيد كنعان وباسل كنعان، وقاطع الاجتماع المحامي فايز ابو رحمة والمهندس مصطفى النتشة الذي شغل، سابقاً، منصب رئيس بلدية الخليل، على الرغم من دعوتهما للحضور. واثار الاجتماع، الذي انتهى الى توقيع بيان هو الاول من نوعه، موجة تساؤلات وجدل وردود فعل وصلت الى حد ادانة عدد من المحافل السياسية الفلسطينية له.

مدافعاً عن صيغة البيان المشترك*، تحدث حنا سنيوره، فقال ان معارضي هذا البيان ارادوا تضمين بيان مقترح اشارة واضحة وصريحة الى م.ت.ف. بينما اكتفينا نحن بعبارة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، وهناك ممثل شرعي واحد للشعب الفلسطيني هو م.ت.ف. واضاف سنيوره: «اعلم ان مخاطر معينة تحف بهذه الخطوة، لكنني على استعداد للسير قدماً، لانني اثمّن السلام اكثر بكثير من الحرب». اما ابا ايبن، فقال: «لقد قررنا دفع عجلة الحوار الى امام. وحسب معرفتي، فهذه هي المرة الاولى التي يوقع فيها فلسطينيون واسرائيليون بياناً مشتركاً». وانتقد د. ياسر عبيد، الذي حضر اللقاء الاول مع بيرس، البيان المشترك، وعلق على ذلك بقوله: «ان ايبن حصل من [الشخصيات] الاربعة، على ما فشل بيرس في الحصول عليه من الشخصيات الست عشرة»، ويعني بذلك الدعوة الى قيام مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل.

السجون بؤرة نشاط وطني

اعلن المعتقلون الامنيون في ١٤ سجناً اسرائيلياً في الضفة الغربية واسرائيل، اضراباً عن الطعام بتاريخ ٢٥ آذار (مارس)، احتجاجاً على تدهور الظروف الاعتقالية. واكدت مصادر اسرائيلية انه شارك في هذا الاضراب، الذي يعتبر اكبر حركة احتجاج يقوم بها السجناء الفلسطينيون منذ اضرابهم الشهير في العام ١٩٨٠ الذي استشهد خلاله سجينان، اكثر من ٤٥٠٠ معتقل، وانه شمل، تقريباً، جميع المعتقلين (**الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٤/٣؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ النشر). وطبقاً لما قاله بعض السجناء ومحاموهم، فان حركة الاضراب لم تنظم لاسباب سياسية، ولكن احتجاجاً على زيادة القمع في السجون والمعتقلات الاسرائيلية، منذ تعيين دافيد ميمون مديراً جديداً لادارة السجون في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، خلفاً لمديرها السابق رافي سويسا. فقد اتخذ ميمون سياسة تقف على النقيض من السياسة الليبرالية التي انتهجها سويسا في ادارته للسجون والمعتقلات. وكان السجناء تمكنوا، قبيل اعلانهم الاضراب عن الطعام، من توزيع انفسهم الى مجموعات، تبعاً لانتماءاتهم التنظيمية، وقاموا بتشكيل لجان، واختاروا ممثلين عنهم للقيام بالاتصالات مع ادارة السجون الجديدة (**الفجر**، القدس، ١٩٨٧/٤/٧). واجتمعت لجنة من المحامين عن السجناء، تشكلت من فيليتسيا لانغر ووليد الفاهوم وعلي غزلان، مع حاييم بار ـ ليف، والمدير الجديد للسجون دافيد ميمون، حيث طرحوا عليهما مطالب المعتقلين وعرضوا لهما الاوضاع السيئة التي يعانون منها. وابرز هذه المطالب: تحسين الاغذية وزيادة كميتها؛ وتحسين الاوضاع الصحية والطبية داخل المعتقلات؛ وتحسين معاملة السجناء واحترام كرامتهم وانسانيتهم؛ وتخفيف الازدحام داخل الغرف؛ والسماح للمعتقلين بادخال الصحف والمجلات والكتب (**البيادر السياسي**،

* نص البيان المشترك في «وثائق» هذا العدد، ص ١٧١.